الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media

No. 4387 | الأحد | 6 ربيع الأول 1444 هـ | 2 أكتوبر 2022 م | السنة الخامسة عشرة

قام برفع سعر الخصم 6 مرات خمس منها لاحقاً لكل زيادة لسعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي

«الشال»: واثقون من حرفية «المركزي» الكويتي في التعاطي مع التطورات العالمية

ربما يكون تفسير ما حدث تجاه "سعر الفائدة" هو عدم اكتمال تشكيل مجلس إدارته وتوفر أربعة فقط من أصل ثمانية

غياب سلطة البنك المركزي أمر خطر في ظل الظروف السائدة بالعالم ولا نعتقد بأي الأحوال أن مبرر القلق هو النمو

أرباح قطاع البنوك الكويتية خلال النصف الأول من 2022 بلغت 564.2 مليون دينار بارتفاع 178.7 مليونا مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي

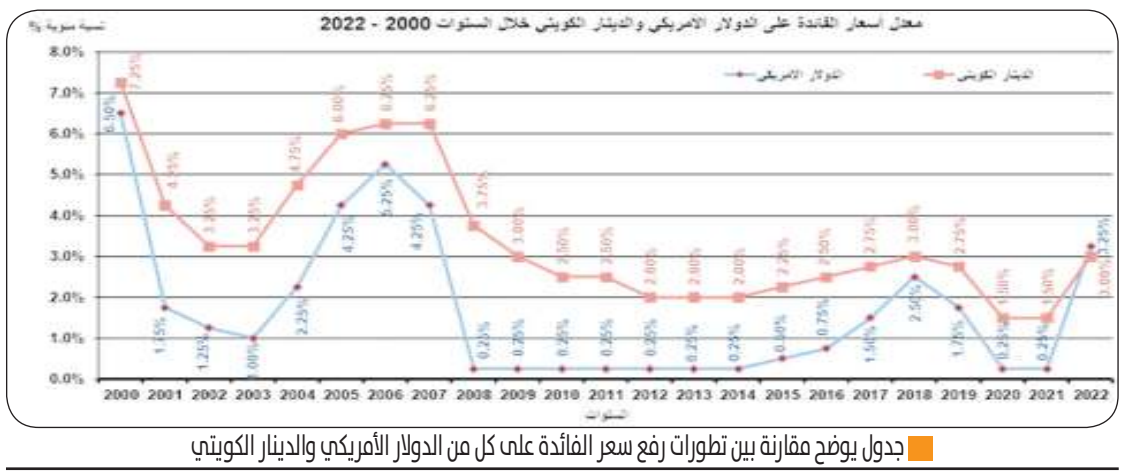

جدول يوضح مقارنة بين تطورات رفع سعر الفائدة على كل من الدولار الأمريكي والدينار الكويتي

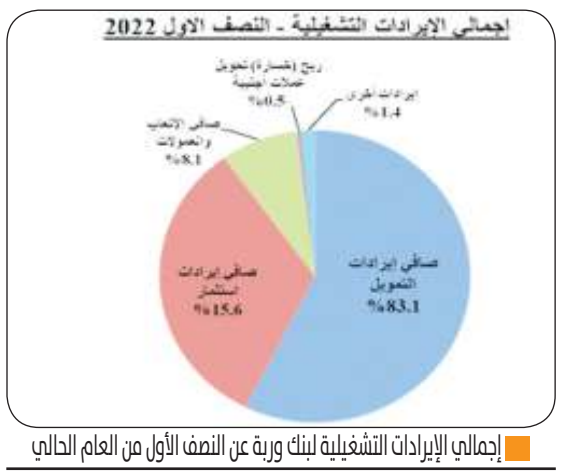

إجمالي الإيرادات التشغيلية لبنك وربة عن النصف الأول من العام الحالي

11.9 مليون دينار أرباحا حققها بنك وربة عن نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي، أن قرار بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي بـ 0.75 %، لم يكن بلا تكاليف ، مشيرا إلى أنه بجانب زيادة تكلفة التمويل ما يؤدي إلى الإضرار بفرص النمو الاقتصادي، أدى أيضا إلى خسائر كبيرة في أسواق المال، وزاد من احتمالات تعثر المدينين عن سداد التزاماتهم سواء كانت سيادية أو خاصة.

وتطرق التقرير إلى تأثير القرار الأمريكي على دول مجلس التعاون الخليجي، بشكل عام، والكويت بوجه خاص، لافتا إلى أن بنك الكويت المركزي رفع سعر الخصم 6 مرات، خمس منها لاحقاً لكل زيادة لسعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي، بالإضافة إلى زيادة منفردة في شهر أغسطس الفائت. وأكد أننا لا نزال واثقين من حرفية بنك الكويت المركزي، في التعاطي مع التطورات المالية والاقتصادية العالمية.

وفي ما يلي تفاصيل ما أورده تقرير الشال .

1. أسعار الفائدة وسعر الخصم

في 21/09/2022، رفع بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي بـ 0.75 %، وكان هناك شبه إجماع سابق على هذا المستوى من الزيادة، والواقع أن رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي كان قد أشار قبلها بأسابيع إلى ما يوحي بأن كبح التضخم هو أولوية البنك ما عنى إحتمال أقصى تشدد للسياسة النقدية. مثل هذا القرار ليس بلا تكاليف بالتأكيد، فإلى جانب زيادة تكلفة التمويل ما يؤدي إلى الإضرار بفرص النمو الاقتصادي، أدى أيضاً إلى خسائر كبيرة في أسواق المال وزاد من احتمالات تعثر المدينين عن سداد التزاماتهم سواء كانت سيادية أو خاصة. ومع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية واحتمال توسعها، ومع نزوع الشعوب الأوروبية عند الأزمات الكبرى إلى اختيار الأحزاب والقيادات الشعبوية اليمينية كما حدث في السويد وإيطاليا، وإلى حد ما بريطانيا، وقبلها المجر وبولندا، أصبح التعامل مع الأزمة أكثر تعقيداً.

وما بين 15 مارس من العام الحالي و21 سبتمبر الفائت، بلغ عدد زيادات أسعار الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي 5 زيادات بما مجموعه 3.00 % ليبلغ مستوى سعر الفائدة 3.00 -3.25 %، بدأت تلك الزيادات بـ 0.25 % في مارس، ثم 0.50 % في مايو، ثم ثلاث زيادات بـ 0.75 % لكل منها في يونيو ويوليو وسبتمبر. مثله تماماً رفعت أسعار الفائدة على عملات 4 من دول مجلس التعاون الخليجي المرتبط سعر صرف عملاتها بالكامل بالدولار الأمريكي، مبرر تلك الدول في التبعية الكاملة لفائدة الدولار الأمريكي، ليس كبح التضخم كما هو حال الفيدرالي الأمريكي، وإنما توطين عملاتها، بمعنى الحد من احتمالات تحويلها إلى الدولار الأمريكي إن أصبح يمنح مستوى فائدة أعلى.

وفي الكويت المرتبط سعر صرف عملتها بسلة من العملات الرئيسية، والتي يهيمن الدولار الأمريكي أيضاً على مكوناتها، رفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم 6 مرات، خمس منها لاحقاً لكل زيادة لسعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي، بالإضافة إلى زيادة منفردة في شهر أغسطس الفائت. الاختلاف الجوهري عن زيادات الفيدرالي الأمريكي ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، هو أن كل زيادة على سعر الخصم بلغت 0.25 % بما مجموعه 1.50 % ليبلغ سعر الخصم على الدينار الكويتي 3.00 % منذ 22 سبتمبر 2022. ذلك يعني أن الهامش في سعر الفائدة مع الدولار الأمريكي قد تحول لصالح الأخير –صفر 0.25–% لأول مرة خلال القرن الجاري كما يعرض له الرسم البياني المرافق. ولا زلنا واثقين من حرفية بنك الكويت المركزي، وقد يكون لديه تفسير للسماح بانزلاق الفائدة على الدينار الكويتي إلى ما دون فائدة الدولار الأمريكي، وهي سابقة، إضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي، ونأمل في سماع تفسيره. وقد يكون التفسير هو عدم اكتمال تشكيل مجلس إدارته وتوفر أربعة فقط بحكم مناصبهم من أصل ثمانية، وهو تفسير مقبول لأن سلطة قرار الفائدة سلطة مجلس الإدارة، وإن كان غياب تلك السلطة أمر خطر في ظل الظروف السائدة في العالم. وقد يكون التفسير تركيبة المحافظ الائتمانية للمصارف، وقد يكون فيه بعض المنطق، ولكن مخاطره أكثر بكثير من نفعه، ولا نعتقد بأي الأحوال أن مبرر القلق هو النمو.

2. أداء بورصة الكويت – سبتمبر 2022

كان أداء شهر سبتمبر أقل نشاطا مقارنة بأداء شهر أغسطس، حيث انخفض معدل قيمة التداول اليومي مع أداء سلبي لجميع مؤشرات الأسعار. فقد انخفض مؤشر السوق الأول بنحو 7.5– % ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 9.0– %، وانخفض أيضا مؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 7.8– %، وكذلك انخفض مؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو 10.3– %.

وانخفضت سيولة البورصة المطلقة في سبتمبر مقارنة بسيولة أغسطس، حيث بلغت السيولة نحو 920 مليون دينار كويتي هابطة من مستوى 1.244 مليار دينار كويتي لسيولة شهر أغسطس. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر سبتمبر نحو 46 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بنحو 15.0– % عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر أغسطس البالغ 54.1 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهور التسعة الأولى من العام الجاري (أي في 180 يوم عمل) نحو 11.493 مليار دينار كويتي، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 63.8 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 21.8 % مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2021 البالغ نحو 52.4 مليون دينار كويتي.

ولاتزال توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1.7 % فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.5 % فقط من تلك السيولة، وشركة واحدة من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 4.8 % من إجمالي قيمة الشركات المدرجة على نحو 15.2 % من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل بقوة إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة. أما توزيع السيولة على السوقين خلال شهر سبتمبر 2022، فكان كالتالي:

السوق الأول (27 شركة)

حظي السوق الأول بنحو 710.3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 77.2 % من سيولة البورصة، وضمنه حظيت نحو نصف شركاته (13 شركة) على 91.5 % من سيولته ونحو 70.6 % من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 8.5 % من سيولته، وحظيت شركة واحدة بنحو 32.6 % من سيولته ونحو 25.2 % من سيولة السوق وتلك نسب تركز عالية. وبلغ نصيب تداولات السوق الأول من إجمالي قيمة تداولات البورصة للشهور التسعة الأولى من العام الجاري نحو 71.9 %.

السوق الرئيسي (130 شركة)

حظي بنحو 209.4 مليون دينار كويتي أو نحو 22.8 % من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20 % من شركاته على 86.6 % من سيولته، بينما اكتفت 80 % من شركاته بنحو 13.4 % من سيولته ما يعني أن تركز السيولة فيه أيضاً بمستوى عال. وبلغ نصيب تداولات السوق الرئيسي من إجمالي قيمة التداولات خلال الشهور التسعة الأولى من العام الجاري نحو 28.1 %.

وإذا ما قورن توزيع السيولة بين السوقين الأول والرئيسي، نرى تراجعاً في نصيب السيولة للسوق الرئيسي لما مضى من العام الجاري مقارنة بتوزيعها لكامل عام 2021، حينها كان نصيب السوق الأول 60.1 % تاركاً نحو 39.9 % لسيولة السوق الرئيسي.

3. نتائج بنك وربة – النصف الأول 2022

أعلن بنك وربة عن نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك قد حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 11.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 6.1 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2021، أي بارتفاع مقداره 5.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 96.1 %. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض جملة المخصصات بقيمة أعلى من انخفاض الربح التشغيلي. إذ انخفض الربح التشغيلي للبنك (قبل خصم المخصصات) بنحو 1.4 مليون دينار كويتي أو بنحو 5.2 %، بينما كان الانخفاض لجملة المخصصات بنحو 7.5 مليون دينار كويتي وبنسبة 37.2 %.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 901 ألف دينار كويتي أو نحو 2.2 %، وصولاً إلى نحو 41.21 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 40.31 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2021. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات أتعاب وعمولات بقيمة 2 مليون دينار كويتي وبنسبة 144.9 %، ليصل إلى 3.4 مليون دينار كويتي مقابل نحو 1.4 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات التمويل بنحو 513 ألف دينار كويتي أو بنحو 2.2 %، وصولاً إلى نحو 23.9 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 23.4 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند ربح (خسارة) تحويل عملات أجنبية بنحو 1.9 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 2.3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 16.2 %، وصولاً إلى نحو 16.2 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 13.9 مليون دينار كويتي، وشمل الارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 39.4 % بعد أن كانت نحو 34.6 %. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 7.5 مليون دينار كويتي أو بنسبة 37.2 % كما أسلفنا، لتبلغ نحو 12.5 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت عندما بلغت نحو 20 مليون دينار كويتي. وهذا يفسر ارتفاع هامش صافي الربح إلى نحو 28.8 % للأشهر الستة الأولى من العام الحالي، مقارنة بنحو 15 % للفترة نفسها من العام السابق.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ قدره 473.4 مليون دينار كويتي ونسبته 13.2 % ليصل إلى نحو 4.054 مليار دينار كويتي مقابل 3.580 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2021، في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 507.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 14.3 % عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2021 حين بلغ 3.546 مليار دينار كويتي. وارتفع بند مدينو التمويل بنحو 353.2 مليون دينار كويتي أي نحو 14.3 %، وصولاً إلى نحو 2.827 مليار دينار كويتي (69.7 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 2.474 مليار دينار كويتي (69.1 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2021، وارتفع بنحو 13.9 % أو بنحو 345.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 2.481 مليار دينار كويتي (70 % من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من عام 2021. وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 85.1 % مقارنة بنحو 85.2 %.وارتفع أيضاً بند إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي بقيمة 78.2 مليون دينار كويتي وبنسبة 17.9 %، ليصل إلى 515.3 مليون دينار كويتي (12.7 % من إجمالي الموجودات) مقابل 437 مليون دينار كويتي (12.2 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2021، وارتفع بنحو 133.8 مليون دينار كويتي أو بنحو 35.1 % مقارنة مع 381.5 مليون دينار كويتي (10.8 % من إجمالي الموجودات) للنصف الأول من العام الماضي.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب إجمالي حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 523.2 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 16.5 %، لتصل إلى نحو 3.688 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 3.164 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2021. وحققت ارتفاعاً بنحو 416.6 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو 12.7 % عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الفترة نفسها من العام الفائت عندما بلغ آنذاك نحو 3.271 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 91 % بعد أن كانت نحو 92.3 %.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن جميع مؤشرات الربحية للبنك قد ارتفعت مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2021. إذ ارتفع العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهميه (ROE) إلى نحو 8.1 % مقارنة بنحو 6.0 %. وارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى 11.9 % قياساً بنحو 7.7 %. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 0.6 % مقارنة بنحو 0.3 %. وكذلك ارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS) إلى نحو 4.44 فلس مقابل 2.14 فلس للفترة ذاتها من العام السابق. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 27.4 ضعف مقارنة بنحو 58.9 ضعف (أي تحسن)، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 107.5 % مقابل انخفاض السعر السوقي للسهم بنحو 3.6 %. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.7 مرة مقارنة بنحو 2.0 مرة للفترة نفسها من العام السابق.

4. الأداء المجمع لقطاع البنوك – النصف الأول 2022

حقق قطاع البنوك الكويتية ويشمل 10 بنوك، خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي نمواً ملحوظاً في صافي الأرباح مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021، إذ بلغت أرباح النصف الأول 2022 بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية نحو 564.2 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 178.7 مليون دينار كويتي أو بنحو 46.4 % مقارنة بنحو 385.5 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2021. وحققت البنوك الكويتية أرباحاً بنحو 282.5 مليون دينار كويتي خلال الربع الثاني من العام الجاري، مقارنة بنحو 281.7 مليون دينار كويتي للربع الأول من العام ذاته، أي بارتفاع لا يذكر بنحو 809 ألف دينار كويتي وبنسبة 0.3 %.

وأدى انحسار المخاطر إلى انحسار قيم المخصصات، فبلغ إجمالي المخصصات التي احتجزتها في النصف الأول من العام الجاري نحو 166.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 369.9 مليون دينار كويتي، أي انخفضت بنحو 203.8 مليون دينار كويتي أو بنحو 55.1 %. والمخصصات في القطاع المصرفي الكويتي مخصصات تحوطية في الغالب لمواجهة أسوأ سيناريو، لذلك لا نعتقد أن انحسارها مؤشر على تغيير في السياسات المتحفظة.

وبلغت أرباح البنوك التقليدية وعددها خمسة بنوك، نحو 357.7 مليون دينار كويتي ومثلت نحو 63.4 % من إجمالي صافي أرباح البنوك العشرة، مرتفعة بنحو 51.9 % مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 206.5 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 36.6 % من صافي أرباح البنوك العشرة ومرتفعة بنحو 37.7 % عن مستواها في الفترة نفسها من العام الماضي، أي أن أرباح الشق التقليدي من البنوك نمت بمعدلات أعلى بعد التعافي من آثار الجائحة، وذلك يعني استمرار للمسار الجديد المخالف لتفوق نمو أرباح الشق الإسلامي التاريخي.

وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك العشرة محسوباً على أساس سنوي نحو 21.0 مرة، مقارنة بنحو 24.6 مرة للفترة نفسها من العام الفائت. وارتفع العائد على إجمالي الأصول المحسوب على أساس سنوي إلى نحو 1.1 % مقارنة بنحو 0.8 %. وارتفع أيضاً، معدل العائد على حقوق الملكية ببلوغه نحو 9.3 % مقابل نحو 6.7 % للفترة ذاتها من العام الماضي.

وعند المقارنة ما بين أداء البنوك العشرة، استمر "بنك الكويت الوطني" في تحقيق أعلى مستوى أرباح ضمنها ببلوغها نحو 237.8 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 30 فلس) أو نحو 42.2 % من صافي أرباح القطاع المصرفي، وبارتفاع بنحو 47.9 % مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2021، وتحقق ذلك نتيجة انخفاض جملة المخصصات وارتفاع الربح التشغيلي. وحقق "بيت التمويل الكويتي" ثاني أعلى أرباح بنحو 138.1 مليون دينار كويتي أو نحو 24.5 % من صافي أرباح البنوك العشرة وبنسبة نمو 35.1 % بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وانخفاض المصروفات التشغيلية، إلى جانب انخفاض جملة المخصصات. وحقق "البنك التجاري الكويتي" أعلى نسبة نمو في الأرباح وبنحو 129.9 %، إذ بلغت أرباحه نحو 44 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 19.1 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة انخفاض جملة المخصصات وزيادة الاستردادات مقابل القروض مما انعكس إيجابياً على صافي الأرباح. وحقق "بنك وربة" ثاني أعلى نسبة نمو في الأرباح وبنحو 96.1 %، أي من نحو 6.1 مليون دينار كويتي إلى نحو 11.9 دينار كويتي، وذلك نتيجة انخفاض جملة المخصصات بقيمة أعلى من انخفاض الربح التشغيلي.

5. الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي (4 أيام عمل بمناسبة عطلة انتخابات مجلس الأمة) مختلطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الأربعاء الماضي قد بلغت نحو 631.2 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 35.8 نقطة ونسبته 5.4 % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 8.4 نقطة أي ما يعادل 1.3 % عن إقفال نهاية عام 2021.